



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

E-ISSN: 3006-9149



**The impact of private and public investment on the economic growth of
the United Arab Emirates for the period (2000-2021)**

Sawsan faris sarhan*, Khami Nasir Rasheed

College of Administration and Economics/University of Dohuk

Keywords:

Public investment, Private investment,
Economic growth, United Arab Emirates.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 25 Dec. 2023

Accepted 15 Jan. 2024

Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Sawsan faris sarhan

College of Administration and
Economics/University of Dohuk



Abstract: The research seeks to study the impact of both private and public investment on economic growth in the United Arab Emirates during the period 2000-2021. The economic measurement for this research took two stages, the first dealt with the time series stationarity test and the cointegration test using the (ARDL) method, while the stage was completed. The second is to measure the relationship between the research variables in the long and short term using the random error correction model (ECM) and then measure the causal relationship between the research variables.

The research found that there is a negative relationship with an insignificant effect between private investment spending and the economic growth rate in the Emirates, and a significant effect between public investment spending and the economic growth rate, and a significant effect in the negative direction between the total workforce and the economic growth rate in the Emirates. The research recommended working to develop the performance of local investments, increasing their efficiency and integration with public investments, reducing dependence on the role of oil exports in economic life, and reconsidering the employment of unqualified Emirati labor.

أثر الاستثمار الخاص والعام في النمو الاقتصادي للمدة (2000-2021) دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجاً

خمي ناصر رشيد

سوسن فارس سرحان

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يسعى البحث إلى دراسة تأثير كل من الاستثمار الخاص والعام في النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة 2000-2021، وقد اتخذ القياس الاقتصادي لهذا البحث مرحلتين، تعاملت الأولى مع اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بطريقة (ARDL)، فيما انصرفت المرحلة الثانية إلى قياس العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل الطويل والقصير باستخدام انموذج تصحيح الخطأ العشوائي (ECM).

توصل البحث إلى استنتاجات عدة منها وجود علاقة سلبية ذات تأثير غير معنوي بين كل من الانفاق الاستثماري الخاص ومعدل النمو الاقتصادي في الامارات وذات تأثير معنوي بين الانفاق الاستثماري العام ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود تأثير معنوي بالاتجاه السالب بين اجمالي القوة العاملة ومعدل النمو الاقتصادي في الامارات. وأقترح البحث بالعمل على تطوير أداء الاستثمارات المحلية وزيادة كفاءتها وتكاملها مع الاستثمارات العامة وتقليل الاعتماد على دور الصادرات النفطية في الحياة الاقتصادية، وإعادة النظر في توظيف الأيدي العاملة الإماراتية غير المؤهلة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري العام والخاص، معدل النمو الاقتصادي، الامارات العربية المتحدة.

المقدمة

هناك اتفاقاً مبدئياً بين عدد كبير من الاقتصاديين بشأن الدور الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي وما له من تأثير موجب فيه، لكن بالرغم من ذلك فهناك من عزی هذا الأثر الموجب الى دور الانفاق الاستثماري الخاص في النمو الاقتصادي وهو يناهز بضرورة تحديد دور الدولة عن فكرة المشاركة في العملية الاستثمارية، وهناك من عزی هذا الدور إلى الانفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي نظراً لما يوفره من بنى أساسية في البلد تسبق أية عملية لجذب الاستثمار الخاص وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك فهو ينظر للاستثمار العام في أي بلد على أنه المحرك الأساس للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نموه وتطوره، فهو ينظر إلى الاستثمار العام على أنه تمثيلاً حقيقياً لدور الدولة ووظيفتها في تخطيط مواردها وتوجيهها بالاتجاه الأمثل، فضلاً عن توظيفها لهذه الموارد في انشاء البنية التحتية الرئيسة لاقتصاد البلد وتطويرها.

عند الحديث عن دور الاستثمار العام في النمو الاقتصادي وبشكل أكثر تفصيلاً نجد أن هناك من يؤكد على أن الاستثمار العام يدعم النمو الاقتصادي دون زيادة الدين العام في البلدان التي تتمتع بإدارة أقوى للبنية الأساسية، إذ تؤدي زيادة الاستثمار العام في هذه البلدان إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي بدوره إلى رفع أداء الإيرادات والتعويض عن البعض من الزيادة في عجز الموازنات العامة فيها. ولكن في البلدان ذات الحوكمة الضعيفة، فإنه من المرجح أن تؤدي صدمة الاستثمار العام إلى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس ضعف

تأثير الاستثمار العام في النمو الاقتصادي، كما أن الاستثمار الخاص يميل إلى الزيادة في البلدان التي تتمتع بحكومة أقوى ويتراجع في البلدان ذات الحوكمة الأضعف.

أصبح القطاع الخاص اليوم يمثل محور عمليات النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بالدور الريادي في شتى المجالات الاقتصادية، إذ تؤكد البعض من الدراسات على وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وإن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة. ومع توجه السياسة الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة منذ نشأتها نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناحية الأخرى فقد عزز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الأجنبية في كثير من قطاعات الاقتصاد، وقد خلص عدد من الدراسات في هذا الإطار إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً واسعاً في النمو الاقتصادي مصاحباً للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة، وإن هذا التأثير للاستثمارات الخاصة يفوق أحياناً تأثير الاستثمارات العامة. يتضمن البحث أربعة مباحث تضمن المبحث الأول الذي يتكون من أهمية ومشكلة وهدف وفرضية البحث، والمبحث الثاني يتكون من ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي، أما المبحث الثالث يتضمن قياس وتحليل نتائج النموذج في دولة الامارات العربية المتحدة والمبحث الرابع والأخير يبين النتائج والمقترحات.

المبحث الأول

1-1. أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى الدور البارز للاستثمار الخاص والعام في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بوصفه العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى دولة الامارات العربية المتحدة لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات لتقليل اعتمادها على العائدات النفطية.

2-1. مشكلة البحث: بدأت العديد من البلدان بتطبيق استراتيجيات جديدة تعتمد على تقليص دور القطاع العام وتحويل الريادة إلى القطاع الخاص في إدارة عملية التنمية وتسريع النمو الاقتصادي. تكمن المشكلة في عدم قدرة القطاع الخاص بذاته في دولة الامارات على إدارة النشاط الاقتصادي بكفاءة من دون مساعدة القطاع العام، ولا سيما في الخدمات العامة الضرورية.

3-1. هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الاستثمارات العامة والخاصة في النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة. إذ يحاول البحث الإجابة عن البعض من الأسئلة الآتية: ما هو تأثير نسبة الانفاق الاستثماري الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة، وما هو تأثير تكوين رأس المال العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ما هو تأثير إجمالي العمالة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

4-1. فرضية البحث: يفترض البحث عدد من الفرضيات تتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الاستثماري العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة، كما

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وللاستثمار العام تأثير قوي وإيجابي في النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الخاص.

5-1. المنهج المستخدم في التحليل: من أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهداف البحث فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي المتمثل بالتعرف على ماهية الاستثمار وأنواعه والجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين الاستثمارين الخاص والعام وأثرهما في النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل في دولة الامارات العربية المتحدة. رافقها الاستعانة بالمنهج القياسي التجريبي Eviews 12 لتقدير أثر الأنواع المختلفة من الاستثمار في النمو من جهة، وأثر كل منهما في الآخر من جهة أخرى، في المدى القصير والطويل ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر الدينامكية.

6-1. بيانات البحث: استخدم البحث بيانات سلاسل زمنية عن الانفاق الاستثماري العام والخاص والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة والنمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة 2000-2021، وجرى اختبار سكون السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك من خلال قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ECM اتبعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدر.

7-1. الحدود المكانية والزمانية للبحث:

الحدود المكانية: دولة الامارات العربية المتحدة.

الحدود الزمانية: للمدة (2000-2021).

8-1. هيكلية البحث: جاء البحث ضمن ثلاثة مباحث تناول الأول موضوعاً ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي، فيما تعامل الثاني مع اتجاهات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2000-2021)، وانصرف الثالث إلى قياس وتحليل نتائج الأنموذج في دولة الامارات العربية المتحدة، وأخيراً أختتم البحث باستعراض عدد من النتائج والمقترحات.

المبحث الثاني

ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي

1-2. ماهية الاستثمار: عرف الاستثمار بأنه عبارة عن الصفقات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال وتؤدي إلى زيادة الإنتاج، مثل الصفقات التي تشمل شراء أو بيع أو توظيف معدات وآلات عمل جديدة وإنشاء بنايات جديدة (DeLong, 2002: 165). كما يشير مصطلح الاستثمار إلى عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس علمية وعقلانية وبموجبها يتم توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق العوائد سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم علمية في المستقبل في ظروف تتسم بالأمان مع عدم استبعاد هامش مقبول من المخاطر (معروف، 2003: 17). وهناك من عرف الاستثمار بأنه جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه ويدخل في ذلك بالإضافة إلى المخزون السلعي، ويعد الاستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد (عريقات، 2006: 109).

يتألف إجمالي الاستثمار من مكونين هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص وكلاهما يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي (القهوجي، 2007: 78). فالاستثمار العام هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل

سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية سواء أُنشئت شكل الهيئات أم المؤسسات أم الشركات العامة، ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع (العباسي والعلي، 2018: 12).

بعد أن تعرفنا على الانفاق الاستثماري العام ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا بد من التطرق إلى الجانب الآخر من الانفاق الاستثماري ألا وهو الانفاق الاستثماري الخاص، إذ لا يخفى على أحد الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في تحقيق معدلات لا يستهان بها من معدلات النمو لمعظم البلدان سواء أكانت بلداناً متقدمة أم بلداناً نامية، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من إمكانيات في شتى المجالات الاقتصادية (عواد وآخرون، 2019: 142).

وهناك نوعين من الاستثمار الخاص هما استثمار خاص محلي وآخر استثمار خاص أجنبي، فالاستثمار الخاص المحلي يقصد به ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية (العيسى وقطف، 2006: 181)، في حين يقصد بالاستثمار الخاص الأجنبي قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء أكان ذلك بمفرده أم بالمشاركة مع شخص طبيعي أم مع شخص معنوي أجنبي في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة (الطعان، 2007: 18).

2-2. الدراسات السابقة:

1. دراسة:

Ghani and Din, 2006 The Impact of Public Investment on Economic Growth in Pakistan:

تستكشف هذه الورقة البحثية الموسومة بـ "تأثير الاستثمار العام في النمو الاقتصادي في باكستان" التي قدمها كل من (Ejaz Ghani and Musleh-ud. Din, 2006) دور الاستثمار العام في عملية النمو الاقتصادي، في سياق الاقتصاد الباكستاني، باستخدام نهج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). واستناداً إلى الاعتبارات النظرية، يشمل النموذج أيضاً الاستثمار الخاص والاستهلاك العام إلى جانب الاستثمار العام. وتظهر النتائج أن النمو مدفوع إلى حد كبير بالاستثمار الخاص، وأنه لا يمكن استخلاص استنتاج قوي من آثار الاستثمار العام والاستهلاك العام في النمو الاقتصادي (Ghani and Din, 2006, 87-98).

2. دراسة:

Makuana and Odhiambo, 2018, Public and Private Investment and Economic Growth: An Empirical Investigation:

تقدم هذه الورقة البحثية الموسومة بـ "الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي: دراسة تجريبية" التي أعدت من قبل (Garikai Makuana, and Nicholas M. Odhiambo, 2018) خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، في حين أن الاستثمار العام له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. فضلاً عن ذلك فإنه على المدى الطويل، وجد أن إجمالي الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، في حين أن مكون البنية التحتية فيه يزاحم الاستثمار الخاص. (Makuana and Odhiambo, 2018: 15-29).

3. دراسة:

Phetsavong and Ichinhashi, 2012, The Impact of Public and Private Investment on Economic Growth: Evidence from Developing Asian Countries:

قدم كل من (Kongphet Phetsavong and Masaru Ichinhashi, 2012) ورقة بحثية تحت عنوان "تأثير الاستثمار العام والخاص في النمو الاقتصادي: أدلة من البلدان الآسيوية النامية" وهي تحلل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والعلاقة المتبادلة بين الاستثمار العام والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص باستخدام عينة بيانات جماعية من 15 دولة نامية في آسيا، وهي تغطي الفترة الزمنية الممتدة من 1984 إلى 2009 (26 عام). تظهر النتائج التجريبية أن الاستثمار المحلي الخاص يلعب الدور الأكثر أهمية في المساهمة في النمو الاقتصادي، والعامل الثاني الأكثر أهمية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يبدو أن الاستهلاك العام والاستثمارات المالية الآسيوية تضر بالنمو الاقتصادي لهذه البلدان. فضلاً عن ذلك، تبين بأن الاستثمار العام في البلدان الآسيوية النامية يقلل من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص في النمو الاقتصادي (تأثير المزامنة) عندما يتجاوز مستويات معينة، وبعمامة فإن الاستثمار العام للبلدان النامية في آسيا له تأثير بديل في الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص (Phetsavong and Ichinhashi, 2012: 1-21).

3-2. اتجاهات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2000-2021)

3-2-1. حجم ومعدلات النمو في الاستثمار العام في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2000-2021): نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (1) أن الاستثمار العام في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000-2021) شهد تطوراً كبيراً لكنه كان متناوباً بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى في عدد من الأعوام، وهذا ما يتوضح من خلال الزيادة أو الانخفاض في معدلات النمو التي شهدت هي الأخرى تنديباً في معدلات نموها.

الجدول (1): حجم ومعدلات النمو الاستثمار العام في دولة الامارات العربية المتحدة

للمدة (2000-2021) (مليار دولار)

السنوات	الاستثمار العام (مليار بالدولار الأمريكي)	معدل النمو %
2000	27.73	*
2001	31.26	12.73
2002	32.82	4.99
2003	35.70	8.77
2004	37.86	6.05
2005	38.91	2.77
2006	44.50	14.37
2007	48.85	9.77
2008	65.30	33.68

22.95	80.29	2009
-18.98	65.05	2010
0.14	65.14	2011
0.92	65.74	2012
7.67	70.78	2013
12.62	79.71	2014
6.22	84.67	2015
7.37	90.91	2016
6.80	97.09	2017
9.09	105.92	2018
-14.37	90.70	2019
-16.39	75.84	2020
18.75	90.06	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org/en/Home>

<https://www.worldbank.org/en/home>

كما هو موضح في الجدول رقم (1) نجد أن حجم الاستثمار العام بلغ (27.73) مليار دولار في عام 2000 في حين ارتفع الاستثمار العام ووصل أقصاه وذلك في عام 2018 إذ بلغ (105.92) مليار دولار، وهو أقصى حجم إنفاق استثماري عام خلال هذه المدة.

في حين بلغ معدلات النمو في الاستثمار العام في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو (12.73%) في عام 2001 وصولاً إلى نحو (18.75%) في عام 2021، لعل السبب في ذلك هو اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة بالدرجة الأساس على عائداتها من الصادرات الهيدروكربونية من النفط ومشتقاته التي تتأثر بالأسعار النفطية التي هي عرضة للتقلبات في السوق الدولية للطاقة، والجدير بالذكر أن هذه النسبة شهدت تناوباً بين الزيادة والنقصان خلال المدة (2000-2021)، إذ بلغت أقصاها (33.68%) في عام 2008، ما لبثت أن انخفضت فيما بعد لتصل أدناها (-18.98%) في عام 2010 بمدى واسع بلغ (52.66). أخيراً فقد بلغ متوسط نسبة النمو في الاستثمار العام في دولة الإمارات نحو (7.27%) خلال فترة الدراسة إن هذا المدى الواسع بين نسبتي النمو يبين حالة من عدم الاستقرار النسبي في الاستثمار العام في دولة الإمارات، لعل السبب في ذلك كما تقدم شرحه هو أن دولة الإمارات هي من البلدان الريعية التي لازالت تعتمد موازناتها العامة على العائدات النفطية التي تشهد هي الأخرى حالاً من عدم الاستقرار بسبب تقلبات أسعار النفط.

2-3-2. حجم ومعدلات النمو في الاستثمار الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000-2021): أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (2) تطوراً في مستوى الاستثمار الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المدة (2000-2021)، فقد بلغ هذا النوع من الاستثمار (45.39) مليار دولار في عام 2000 أما في عام 2021 كان قد بلغ نحو (99.78) مليار دولار، يأتي ذلك من خلال دور الدولة في تدعيم القطاع الخاص من خلال إتاحة المزيد من الفرص لهذا القطاع في زيادة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تشريع العديد من القوانين التي تتيح

للمواطنين والمقيمين في دولة الامارات من انشاء مؤسساتهم الخاصة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا البلد.

الجدول (2): حجم ومعدلات النمو الاستثمار الخاص في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2000-2021) (مليار دولار)

السنوات	الاستثمار الخاص (مليار بالدولار الأمريكي)	معدل النمو %
2000	45.39	*
2001	42.79	-5.73
2002	45.53	6.40
2003	48.57	6.68
2004	48.61	0.08
2005	60.60	24.67
2006	69.82	15.21
2007	114.96	64.65
2008	99.11	-13.79
2009	99.01	-0.10
2010	97.10	-1.93
2011	96.79	-0.32
2012	97.90	1.15
2013	83.55	-14.66
2014	91.42	9.42
2015	93.84	2.65
2016	103.38	10.17
2017	63.65	-38.43
2018	60.62	-4.76
2019	75.86	25.14
2020	63.43	-16.39
2021	75.33	18.76

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org/en/Home>

<https://www.worldbank.org/en/home>

عند احتساب معدلات النمو في الاستثمار الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة وجد أنه بلغ نحو (5.73%) في عام 2001 وصولاً إلى نحو (18.76%) في عام 2021، والجدير بالذكر أن هذه النسبة شهدت تناوباً بين الزيادة والنقصان خلال المدة (2000-2021) كما هو مبين بالجدول (2) إذ بلغت أقصاها (64.65%) في عام 2007، ما لبثت أن انخفضت فيما بعد لتصل أدناها (38.43%) في عام 2017 بمدى أوسع من نظيره العام بلغ (103.08). إن هذا المدى الواسع بين نسبتي النمو يبين حالة من عدم الاستقرار النسبي في الاستثمار الخاص في دولة الامارات، ويتبين من خلال ما تقدم شرحه بأن هناك فرقاً كبير جداً بين المديين بلغ (50.42)، أخيراً بلغ متوسط نسبة النمو في الاستثمار الخاص في دولة الامارات نحو (5.59%) خلال فترة الدراسة، ولعل السبب في

ذلك هو شعور المسؤولين في الدولة بضرورة إعطاء القطاع الخاص دوره المتميز في المشاركة تنويع مصادر الدخل القومي.

2-3-3. العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في دولة الامارات للمدة (2000-2021): عند إجراء المقارنة بين كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2000-2021) نجد أن الاستثمار الخاص كان متفوقاً على نظيره الاستثمار العام حتى عام 2016، والسبب يعود إلى انخفاض العائدات النفطية التي تمول هذا الاستثمار، لكن الحال تغير فيما بعد خلال السنوات الخمس اللاحقة (2017-2021) ولعل السبب يعود إلى الاستقرار النسبي للأسعار النفطية في هذه الفترة وانخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الامارات، وهذا ما يتوضح من خلال الشكل رقم (1).

الجدول (3): الانفاق الاستثماري العام والخاص ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الاماراتي

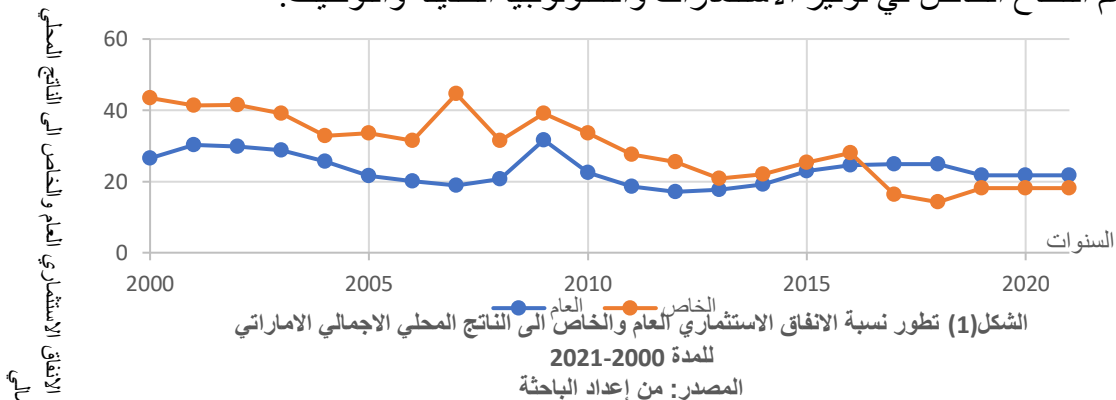
الانفاق الاستثماري العام (مليار دولار)	الانفاق الاستثماري الخاص (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الانفاق الاستثماري العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)	الانفاق الاستثماري الخاص/الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنوات
27.73286	45.39329	104.337	26.5801	43.5064	2000
31.26190	42.79472	103.312	30.2597	41.4228	2001
32.82044	45.53426	109.816	29.8868	41.4641	2002
35.70117	48.56989	124.346	28.7112	39.0603	2003
37.85849	48.61078	147.824	25.6105	32.8842	2004
38.91181	60.59559	180.617	21.5438	33.5492	2005
44.50002	69.81948	222.117	20.0345	31.4336	2006
48.85363	114.9550	257.916	18.9417	44.5707	2007
65.29940	99.11297	315.475	20.6988	31.4171	2008
80.28964	99.01060	253.547	31.6666	39.0502	2009
65.04507	97.09659	289.787	22.4458	33.5062	2010
65.13596	96.78890	350.666	18.5749	27.6014	2011
65.73696	97.89904	384.610	17.0918	25.4541	2012
70.77636	83.55383	400.219	17.6844	20.877	2013
79.70657	91.42300	414.105	19.2479	22.0773	2014
84.67048	93.84472	370.275	22.8669	25.3446	2015
90.91444	103.3777	369.255	24.6210	27.9963	2016
97.08868	63.65036	390.517	24.8616	16.2990	2017
105.9159	60.61628	427.049	24.8018	14.1942	2018
90.70475	75.86384	417.990	21.7002	18.1497	2019
75.83640	63.42820	349.473	20.8013	17.1586	2020
90.06070	75.32520	415.022	21.1012	18.0062	2021

Resource:

1. IMF Investment and Capital Stock Dataset.
2. worldbank (2000-2021)

يشير الجدول رقم (3) إلى حجم الانفاق الاستثماري العام والخاص في دولة الامارات العربية المتحدة (بالمليار دولار امريكي) ومقارنته بحجم الناتج المحلي الاجمالي GDP (بالمليار دولار) خلال مدة الدراسة، وما يلاحظ من هذا الجدول أن الانفاق الاستثماري العام في دولة الامارات نما بموازاة نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وذلك لعوامل عديدة تتمثل في تبني الدولة سياسة بناء القطاعات الاقتصادية المختلفة للبلد وتطويرها، فضلاً عن تبنيها لنمط نظام السوق منذ نشأتها، وما نتج عن ذلك هو ارتفاع مستمر في حجم الانفاق العام خلال مدة الدراسة باستثناء تلك الأعوام التالية للتي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية كون دولة الامارات تعد واحدة من البلدان النفطية التي تؤثر وتتأثر بأحوال السوق العالمية للنفط، لكن هذا النمط من الانفاق الاستثماري شهد انخفاضاً بفعل تداعيات أزمة كوفيد-19 وبخاصة في عامي 2019-2020.

بعد أن تعرفنا على حجم الانفاق الاستثماري العام ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة فلابد من التطرق إلى الجانب الآخر من الانفاق الاستثماري، ألا وهو الانفاق الاستثماري الخاص، إذ لا يخفى على أحد الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في دولة الامارات من تحقيق معدلات نمو كبيرة جداً فيها، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من امكانيات في شتى المجالات الاقتصادية، إذ إن القطاع الخاص كان قد أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تفوق نظيره العام على طول مدة الدراسة باستثناء الأعوام الخمسة الأخيرة التي شهدت تدني مساهمة استثمارات القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي في الدولة بسبب تباطؤ أداء الاقتصاد فضلاً عن تأثره بتداعيات أزمة كورونا. إن تكامل الاستثمار العام والاستثمار الخاص يعد أمراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الإماراتي، إذ يتمثل تكامل الاستثمار في العلاقة والتعاون بين القطاعين العام والخاص للعمل معاً في تحقيق أهداف مشتركة. يلعب القطاع العام دوراً حاسماً في توفير البنية التحتية والخدمات العامة الضرورية للتجارة والاستثمار، بينما يساهم القطاع الخاص في توفير الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة والتوظيف.



المبحث الثالث

قياس وتحليل نتائج النموذج في دولة الامارات العربية المتحدة:

3-1. متغيرات البحث: المتغير التابع: النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (yi) علاقته حسب المنطوق الاقتصادي بالمتغيرات المستقلة طردية.

المتغيرات المستقلة: نسبة مساهمة الاستثمار الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (X1).

ونسبة مساهمة الاستثمار العام الى الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (X2). واجمالي تكوين رأس

المال ويرمز له بـ (X3). واجمالي القوة العاملة (بالمليون عامل) ويرمز له بـ (X4) وعلاقتهم طردية بالمتغير التابع حسب المنطوق الاقتصادي. يسبق اجراء تقدير تأثير الاستثمارين العام والخاص في النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة اجراء البعض من الاختبارات، وذلك من أجل التأكد من سلامة النتائج المتحصل عليها من اجراء هذا التقدير، وهي كما يأتي:

2-3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، ومن ثم خلو نموذج التقدير من مسألة الانحدار الزائف، إذ تفترض السلاسل الزمنية أنها سلاسل ساكنة أو مستقرة في بياناتها التي في حال الانتفاء الاستقرار منها أو غيابها فإن الانحدار المتحصل عليه سيكون انحداراً زائفاً ونتائج مشوشة، ولكي يتم الحصول على التوصيف الدقيق لاستقرارية السلاسل الزمنية فإنه يستبق اجراء اختبار السكون اجراء اختبار تحديد فترة الابطاء المثلى، إذ يتم ذلك من خلال استخدام عدد من المعايير واهمها معياري AIC ومعيار SC وعادةً ما يتم اختيار معيار SC من بقية الاختبارات الأخرى وذلك لتشدده في قبول فترات الابطاء، وكما يأتي في الجدول رقم (4):

الجدول (4): تحديد فترة الابطاء المثلى من خلال متجه الانحدار الذاتي VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y1
Exogenous variables: C
Date: 11/13/23 Time: 18:43
Sample: 2000 2021
Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-30.97382	NA*	12.07914*	5.328970*	5.369379*	5.314009*
1	-30.46636	0.845763	13.14869	5.411060	5.491878	5.381138
2	-30.23075	0.353416	15.05043	5.538458	5.659685	5.493576
3	-30.16926	0.081984	17.87638	5.694877	5.856512	5.635034
4	-29.50011	0.780673	19.41628	5.750019	5.952063	5.675215
5	-29.38419	0.115921	23.52587	5.897365	6.139819	5.807600
6	-28.90387	0.400268	27.50687	5.983978	6.266841	5.879253
7	-28.88623	0.011763	36.08697	6.147704	6.470975	6.028018
8	-28.87974	0.003244	50.46715	6.313290	6.676970	6.178642
9	-28.84882	0.010304	78.89798	6.474804	6.878893	6.325196
10	-26.86286	0.330994	118.4820	6.310477	6.754975	6.145908

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.
الجدول (5): اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) في دولة الامارات العربية المتحدة

Variable	Level (I,0)			First Difference (I,1)		
	statistics	Result	Prob	statistics	Result	Prob
Yi	-3.783333	Stationary *	0.0101	-	-	-
X1	-3.347410	Stationary **	0.0860	-	-	-
X2	-2.431205	Non	0.1457	-5.132352	Stationary **	0.0029
X3	-2.362603	Non	0.1634	-4.283576	Stationary *	0.0036
X4	1.792011	Non	0.3738	-0.931134	Stationary ***	0.3012

نجد من خلال ما تقدم في الجدول رقم (4) إن جميع المعايير المستخدمة في تحديد الفترة المثلى للإبطاء هي الفترة الصفرية، وبعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الموضحة نتائجه في الجدول رقم (5)، كانت النتائج كما يأتي:

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

*تشير إلى الحد الثابت Intercept

**تشير إلى الحد الثابت والاتجاه Trend + Intercept

***تشير إلى بدون الحد الثابت والاتجاه

يتضح من الجدول رقم (5) إن متغيري معدل النمو الاقتصادي ونسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي هما متغيران مستقران في حالتها الأولية عند المستوى "Level" (I,0) أي يتم رفض فرضية عدم التبين وجود جذر الوحدة في بيانات متغيري معدل النمو الاقتصادي ونسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والقبول بالفرضية البديلة التي تبين غياب جذر الوحدة ووجود السكون فيهما، أما متغيري نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي كانا غير مستقرين عند المستوى لكن بعد أخذ الفرق الأول لهما أصبحا مستقرين بالحد الثابت، أما إجمالي قوة العمل فقد أصبح ثابتاً بعد أخذ الفرق الأول له لكن من دون ثابت واتجاه.

3-3. اختبار التكامل المشترك: في أعقاب التأكد من حال السكون للمتغيرات المستخدمة في التقدير فنه دائماً ما يتم البدء باختبار التكامل المشترك، وما يلاحظ من اختبار الإستقرارية أنه كان قد جمع ما بين حالتين من السكون هما (I,0) و (I,1)، لذلك سيتم الابتعاد عن الاختبار Johansen and Juselius واللجوء إلى الاختبار ARDL-Bounds Test، وكما يأتي:

الجدول (6): اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود ARDL-Bounds Test

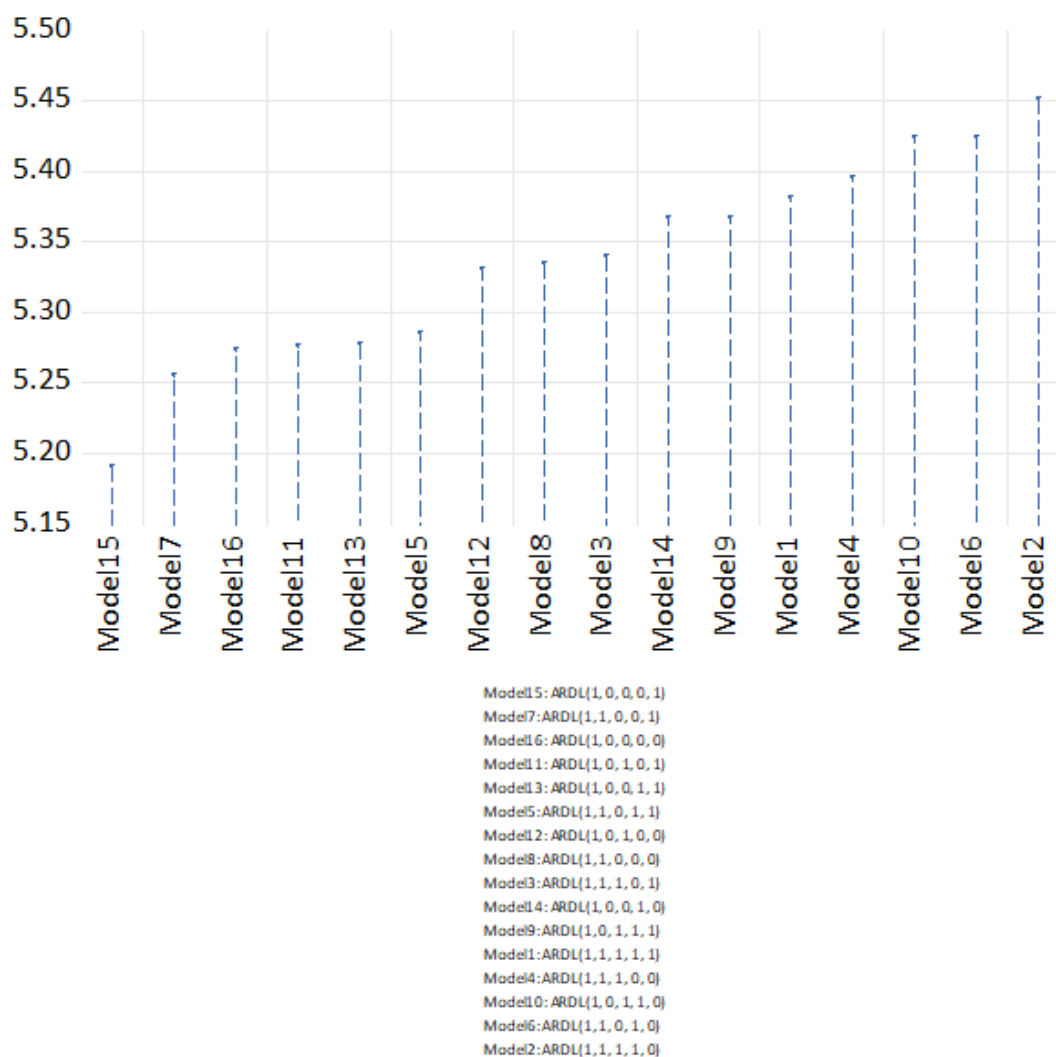
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.65346	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.076775	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

عند مقارنة القيمة المحسوبة لاختبار F مع القيم الجدولية لمستويات المعنوية (1% و 2.5% و 5% و 10%) يكون القرار الاحصائي بأن معادلة التقدير هي معنوية ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات في حال كون القيمة المحسوبة لاختبار F على الأقل أعلى من أي قيمة من قيم الحد الأعلى لأي مستوى معنوية من هذه المستويات (1% و 2.5% و 5% و 10%). وبذلك يتبين أن القيمة المحسوبة لاختبار F (12.65346) هي أعلى من كل قيم الحد الأعلى (3.52 و 4.01 و 4.49 و 5.06) وبذلك يكون القرار الاحصائي بأن معادلة التقدير هي معنوية ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%.

يتضح من الشكل رقم (2) إن فترة الابطاء المثلى كانت عند النموذج 15 (1,0,0,0,1)، إذ تم اختيار النموذج الأمثل للإبطاء من بين عدد من نماذج الابطاء وذلك اعتماداً على معيار (Akaike)، وهنا يتم اختيار الفترة التي تعطي أقل قيمة، وإن أفضل نموذج تم التوصل إليه وفقاً للمعايير الإحصائية والاقتصادية هو النموذج الموضح في الشكل الآتي:

Akaike Information Criteria



الشكل (2): تحديد أفضل نموذج ابطاء حسب معيار Akaike Information Criteria
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول (7): اختبار التكامل المشترك-طويل الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.097058	0.141884	-0.684070	0.5051
X2	-0.622111	0.201754	-3.083513	0.0081
X3	0.313813	0.442817	0.708673	0.4902
X4	-2.10E-06	8.51E-07	-2.471301	0.0269
C	25.68412	5.956631	4.311854	0.0007
EC = YI - (-0.0971*X1 - 0.6221*X2 + 0.3138*X3 - 0.0000*X4 + 25.6841)				

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

من خلال بيانات الجدول رقم (7) يتبين أن كل من متغيري نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي واجمالي القوة العاملة كان لهما تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي في دولة الامارات في المدى الطويل، لكن تأثيراتهما كانت سالبة في معدل النمو الاقتصادي في الأمد الطويل لكن شدة التأثير انخفضت في المدى الطويل مع نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت شدة تأثير القوة العاملة في المدى الطويل عن مثيلتها في المدى القصير، أما نسبة الانفاق الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يكن لديه تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي في دولة الامارات في المدى الطويل، وكذلك الحال مع معدل التراكم الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي بالرغم من علاقته الطردية بمعدل النمو الاقتصادي إلا أنه لم يكن لديه تأثيراً معنوياً فيه.

4-3. تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM): يتبين من خلال الجدول رقم (8) أن معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل نسبة الانفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (X1) للسنة نفسها يؤثر بشكل عكسي في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي Y_i)، إذ كانت العلاقة بينهما معنوية عند مستوى (مقارب لـ 10%)، وفقاً للقيمة الاحتمالية (0.1028)، كما يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)، أو سرعة التكيف بلغت (-1.868339) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (أقل من 1%)، أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بسرعة (1.868339) تجاه القيمة التوازنية قصيرة الأجل خلال السنة نفسها، وهذا يشير إلى أن سرعة التكيف عالية نسبياً في الأنموذج، ومن ثم وجود علاقة توازنية قصيرة، وبذلك سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية قصيرة الأجل.

الجدول (8): تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(YI(-1))	0.743196	0.122764	6.053882	0.0005
D(X1)	-0.132473	0.070619	-1.875896	0.1028
D(X1(-1))	-0.413072	0.090773	-4.550596	0.0026
D(X3)	-0.087967	0.193656	-0.454244	0.6634
D(X3(-1))	1.523159	0.243499	6.255296	0.0004
D(X4)	2.20E-06	3.11E-06	0.709771	0.5008
D(X4(-1))	-1.61E-05	3.50E-06	-4.608434	0.0025
CointEq(-1)*	-1.868339	0.177990	-10.49688	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

5-3. اختبار عدم تجانس التباين: بموجب اختبار LM test Breusch-Pagen فقد تأكد غياب مشكلة عدم تجانس التباين من نموذج التقدير، فهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ورفض الفرضية البديلة، وكما هو موضح في الجدول رقم (9):

الجدول (9): اختبار Breusch-Pagen

قيمة LM	1%	5%	10%
11.968	38.93	32.67	29.62
النتيجة	التباين متجانس	التباين متجانس	التباين متجانس

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

6-3. تحليل الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة باستخدام طريقة ARDL:

الجدول (10) نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL في الامارات

Dependent Variable: YI				
Method: ARDL				
Date:	X2	X1	X2	X3
Sample (adjusted): 2001 2021	X3	0.378	0.186	0.353
Included observations: 21 after adjustments	X4	-0.793	-0.303	0.285
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 16				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
YI(-1)	-0.155742	0.177839	-0.875747	0.3959
X1	-0.112174	0.164329	-0.682622	0.5060
X2	-0.718999	0.235371	-3.054750	0.0086
X3	0.362687	0.512942	0.707071	0.4911
X4	-1.04E-05	5.36E-06	-1.944753	0.0722
X4(-1)	7.99E-06	4.83E-06	1.653890	0.1204
C	29.68422	7.470989	3.973265	0.0014
R-squared	0.638529	Mean dependent var		3.572350
Adjusted R-squared	0.483613	S.D. dependent var		3.960480
S.E. of regression	2.846003	Akaike info criterion		5.190910
Sum squared resid	113.3963	Schwarz criterion		5.539084
Log likelihood	-47.50455	Hannan-Quinn criter.		5.266472
F-statistic	4.121779	Durbin-Watson stat		1.947787
Prob(F-statistic)	0.013616			

*. ملاحظة إن قيم p وأي اختبارات لاحقة لا تأخذ في الاعتبار اختيار النموذج.

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج بأن (63.85%) من التغيرات الحاصلة في تقدير العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في دولة الامارات تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج، أما القيمة المتبقية (36.15%) فهي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة غير الداخلة في نموذج التقدير التي عادة ما يطلق عليها تسمية متغير حد الخطأ العشوائي. بينما تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (17، 4) (4.12 أكبر من 2.97).

إن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية إثنين من المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج (نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي واجمالي قوة العمل) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (4,17)، وكذلك تشير القيمة المحتسبة لاختبار (D.W) إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

أظهرت نتائج التقدير لهذا النموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة، وإن هذه العلاقة كانت غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، فهي تعني أن تغيراً في نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.718999) وحدة. لا يخفى عن الكثيرين مقدار ما تخصصه الحكومة الاتحادية من موازنتها الاتحادية العامة للإنفاق الاستثماري العام، فضلاً عما حققته الدولة من معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ولعل النتيجة السالبة للعلاقة بين هذين المتغيرين هي أن نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تزداد في كثير من السنين، لكن كانت الزيادة في الكثير من الأحيان كانت بمعدلات متناقصة في حين كان النمو الاقتصادي في أعوام كثيرة ينمو بشكل متزايد، وهذا ما أعطى نتيجة سلبية للعلاقة بين المتغيرين.

كان لإجمالي القوة العاملة في الامارات تأثيراً معنوياً في معدل النمو الاقتصادي في هذا البلد لكن بالاتجاه السالب، هذا ما أظهرته نتائج التقدير في هذا النموذج فهي تعني أن تغيراً في إجمالي القوة العاملة بمقدار وحدة واحدة (مليون عامل) مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (1.856521) وحدة. ربما تعزى هذه العلاقة السالبة إلى أن هناك بطالة مقنعة في الدولة فالبيانات المستخدمة في نموذج التقدير تبين استمرار الزيادة السنوية في إجمالي قوة العمل بالرغم من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في عدد من السنوات التي تتطلب على الأقل تخفيض الاستخدام أو التوظيف الجديد لفصل البعض من العمالة القديمة المنخفضة الإنتاجية.

بينما لم يكن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرين الآخرين في معدل النمو الاقتصادي (نسبة الاتفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التراكم الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة) وذلك لعدم اجتيازهما اختبار المعنوية t-test.

7-3. اختبارات التشخيص: هناك اختبارات ثلاثة للتشخيص وهي كما يأتي:

1-7-3. اختبار عدم ثبات التباين: يوضح الجدول رقم (11) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار ARCH، إذ يتبين أن قيمة F المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية أي أن 0.651152 هي أقل من 2.96، كما أن قيمة مربع معامل كاي (0.4042) أكبر من 0.05، وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول (11): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.651152	Prob. F(1,19)	0.4297
Obs*R-squared	0.695847	Prob. Chi-Square(1)	0.4042

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

2-7-3. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي: يوضح الجدول رقم (12) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، إذ يتبين أن قيمة (F) المحتسبة (1.900215) معنوية لأن القيمة الاحتمالية (0.1838)

أكبر (5%)، كما إن قيمة R- square البالغة (4.447211) كانت معنوية لأن قيمة مربع معامل كاي (0.1082) هي أكبر من (0.05) وهذا يعني أننا نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وإن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (12): اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

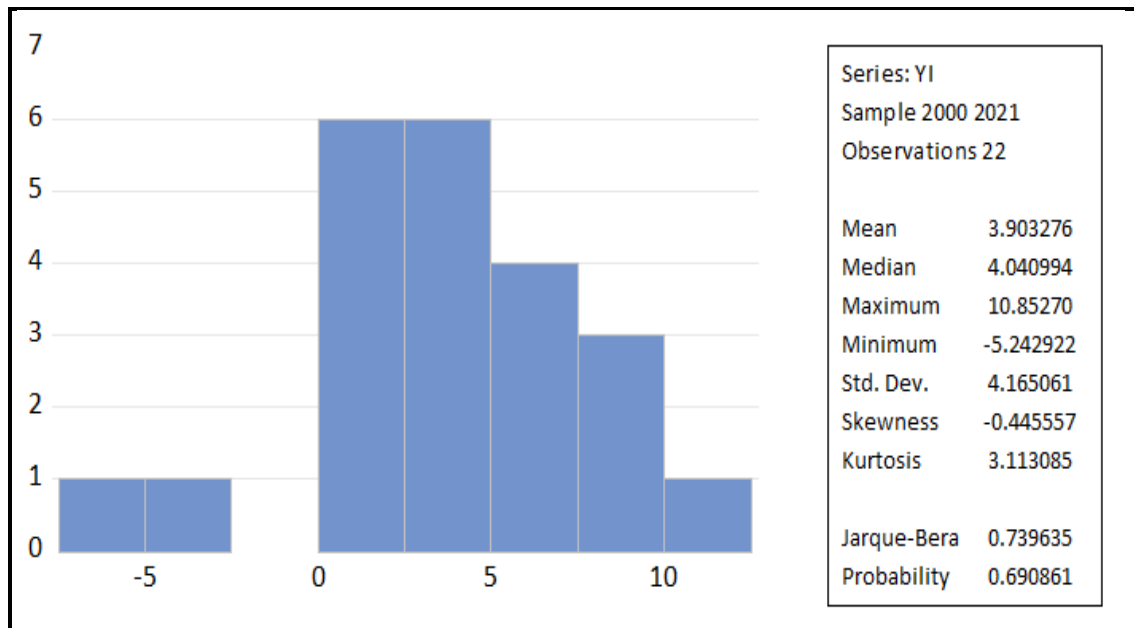
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.900215	Prob. F(2,15)	0.1838
Obs*R-squared	4.447211	Prob. Chi-Square(2)	0.1082

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

3-7-3. اختبار التوزيع الطبيعي: يعمل مقياس Skewness على قياس التناظر والالتواء وقد قدرت قيمته بـ (-0.445557) وأن المعروف إن القيمة المثلى لمقياس Skewness التي تعبر عن التناظر تساوي الصفر، ويلاحظ بأن هذه القيمة كانت سالبة وأقل من الصفر وهذا يدل على أن التوزيع غير متناظر وملتوي إلى جهة اليسار، وبالنسبة إلى المقياس الثاني Kurtosis الذي يعبر عن عدم التطاول والاعتدال فنجد ان قيمته قد قدرت بـ 3.113085 أما القيمة المثلى لمقياس Kurtosis التي تعبر عن اعتدالية التوزيع فهي تقدر بـ 3 وهذا يعني أن التوزيع متطاول وغير معتدل، أما اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera فقد قدرت قيمته بـ 0.739635 وان القيمة الاحتمالية لهذا المقياس (0.690860) هي أكثر من 0.05، وبذلك سيكون القرار الاحصائي هو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بأن بيانات معدل النمو الاقتصادي تتبع التوزيع الطبيعي وإنها لا تأخذ شكل الجرس.



الشكل (3): اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 1.

المبحث الرابع: النتائج والمقترحات

4-1. النتائج:

1. نستنتج بأن نسبة الانفاق الاستثماري الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي كان لهما تأثيراً سالباً في معدل النمو الاقتصادي (-0.112174) و(-0.718999) على التوالي بالرغم من عدم معنوية الأول، ويعود السبب الأساس في ذلك إلى كون دولة الامارات العربية المتحدة هي من البلدان النفطية الريعانية التي يتأثر نمو ناتجها المحلي الإجمالي بما يحصل في السوق العالمية للنفط، وإن نسبة الانفاق الاستثماري الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تزداد حتى في كثير من السنين التي عانت منها دولة الامارات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها، ولذلك كان الانفاق الاستثماري العام مستمراً نظراً لما تخصصه الدولة في تطوير بنائها التحتية بالرغم من انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي في هذا البلد.
2. بالرغم من علاقة نسبة التراكم الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي الموجبة بالنمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن تأثيره لم يكن تأثيراً معنوياً (0.362687) في معدل النمو الاقتصادي لدولة الامارات.
3. كان لإجمالي القوة العاملة في الامارات تأثيراً معنوياً بالاتجاه السالب في معدل النمو الاقتصادي في هذا البلد (-0.0000104)، وربما تعزى هذه العلاقة السالبة إلى وجود بطالة مقنعة في الدولة بسبب زيادة تشغيل الأيدي العاملة الإماراتية غير الفنية.

4-2. المقترحات: من خلال النتائج التي توصل إليها البحث فإنه بالإمكان تقديم عدد من المقترحات وكما يأتي:

1. إن الاستثمارين الخاص والعام كان لهما تأثيراً سالباً في معدل نمو الاقتصاد الإماراتي الذي وفي جزء كبير مهم منه هناك اعتماد على عوائد الصادرات النفطية، فإنه يتوجب على الحكومة الاماراتية إعادة النظر في استراتيجيتها المعتمدة على عوائد الصادرات النفطية كقائد للنمو بسبب ما تعانيه هذه العوائد من انخفاض في أعقاب تعرض السوق النفطية للآزمات الاقتصادية، وذلك بتطوير استثماراتها المحلية وتعزيز شراكاتها الذكية بين الاستثمارين العام والخاص.
2. العمل على تطوير أداء الاستثمارات المحلية وزيادة كفاءتها وبخاصة تلك المعتمدة على الموارد المحلية، وذلك بزيادة كفاءة العاملين فيها وخصخصة البعض من المشاريع الحكومية التي تؤثر سلباً في أداء الاقتصاد الإماراتي وتعيق نموه، فضلاً عن العمل على توسيع التعاون ما بين الاستثمارات الخاصة والعام.
3. العمل على إعادة النظر في توظيف الأيدي العاملة غير الماهرة وغير الفنية في حلقات الاقتصاد الإماراتي، وضرورة تدريبها وتطويرها قبل الزج فيها في الوظائف.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الطعان، حاتم فارس، (2007)، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 14.
2. العباسي، مروان عبد الملك ذنون والعلي، مسلم قاسم حسن، (2018)، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية-دراسة قياسية للفترة 1980-2009، تنمية الرفدين، ملحق العدد 119، المجلد 37.

3. عربيات، حربي محمد موسى، (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن.
4. عواد، خالد روكان وأسعد، بلال محمد وشلال، عمار عبد الهادي، (2019)، العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في العراق وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 34.
5. العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان، (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
6. القهوجي، نزار صديق الياس، (2007)، النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه: دراسة تطبيقية مقارنة للفترة (1990-2002)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Delong, J. Bradford, (2002), Macroeconomics, The Mc Graw-Hill Companies Inc., New York, USA.
2. Ghani, Ejaz and Din, Musleh-ud., (2006), The Impact of Public Investment on Economic Growth in Pakistan, The Pakistan Development Review, Vol. 45, No. 1 (Spring 2006).
3. Makuana, Garikai and Odhiambo, Nicholas M., (2018) Public and Private Investment and Economic Growth: An Empirical Investigation, Studia Universitatis Babeş-Bolyai Oeconomica Volume 63, ISSUE 2.
4. Phetsavong, Kongphet and Ichinhashi, Masaru, (2012), The Impact of Public and Private Investment on Economic Growth: Evidence from Developing Asian Countries, IDEC Discussion paper, Hiroshima University.